

الأمير عبد الله يدعو لتعاون دولي لتجفيف منابع الإرهاب

مجلس الوزراء السعودي يستنكر اغتيال الدبلوماسي المصري الشريف وأحداث لندن ويعبر عن ارتياحه لتحقيق السلام في السودان

الرياض: «الشرق الأوسط»

أعرب مجلس الوزراء السعودي عن تعازيه لأسرة وذوي الفقيد الدكتور إيهاب الشريف رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق، ولجمهورية مصر حكومةً وشعباً، واستنكاره للجريمة البشعة التي أودت بحياة الفقيد ولم تراخ ديناً ولا خلقاً ولا إنسانية، والتي تسيء للإسلام.

وأكد المجلس وقوف السعودية إلى جانب بريطانيا، للقبض على منفذي التفجيرات الإرهابية في لندن، والتي أودت بحياة عشرات الأمنيين الأبرياء وإصابة المنات والإضرار بالممتلكات. وقدم مجلس الوزراء عزاءه لأسر الضحايا ومواساته لأسر المصابين، ودعا جميع المحافل الإسلامية إلى شجب هذه الأعمال الإرهابية، وإظهار بعدها عن الإسلام وإنسانيته وما يدعو إليه من التآخي بين البشر جميعاً.

جاء ذلك في بيان المجلس الذي ترأسه الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بعد ظهر أمس في قصر اليمامة في العاصمة الرياض. وأوضح أياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام السعودي، من خلال تصريحات أعقبت جلسة مجلس الوزراء، أن الأمير عبد الله جدد دعوته للأسرة الدولية لتكثيف جهودها وتعاونها وعملها المشترك، للوقوف ضد الإرهاب، وتفكيك أوصاله وتجفيف منابعه، ومواجهة تطرف وفساد الفكر المؤدي للإرهاب، متطلعاً إلى أن يسهم قيام المركز الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي دعت السعودية إلى إنشائه، في بدء صفحة جديدة من التعاون الدولي الفعال لإنشاء مجتمع دولي خال من الإرهاب.

من جانب آخر، عبر المجلس عن ارتياحه للتطورات التي حدثت في السودان بتوقيع الدستور، وتنصيب نائبين للرئيس، وأدانها القسم إلى جانب الرئيس، متطلعاً إلى أن تحقق هذه الخطوة آمال أبناء الشعب السوداني في تكريس الوحدة الوطنية وتعزيز استقرار السودان وتميمته.

وبين وزير الثقافة والإعلام السعودي أن الأمير عبد الله أطلع المجلس على نتائج الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة ومسؤولي الدول الشقيقة والصديقة، والتي تناولت مجريات الأحداث على المستويات العربية والإقليمية والدولية، وما تتطلبه تلك المستجدات من تضافر للجهد الدولي في التعامل معها على اختلاف أنواعها وأشكالها.

وأشار أياد مدني إلى أن المجلس استعرض الزيارة التي قام بها الأمير عبد الله لمدينة ينبع الصناعية، ورعايته للعديد من المشروعات الصناعية والتنمية التي تجاوزت قيمتها الإجمالية خمسين مليار ريال وما تمثله من إضافة جديدة للاقتصاد الوطني. ووافق مجلس الوزراء السعودي استناداً إلى ما تم رفعه من رئاسة الحرس الوطني، بخصوص نظام الملابس والتجهيزات العسكرية الفردية، بالصيغة المرفقة بالقرار وذلك بعد النظر في قرار مجلس الشورى.

ومن أبرز ملامح النظام الجديد للملابس والتجهيزات العسكرية الفردية، حظر النظام على العسكري نزع غطاء الرأس في عدد من الحالات، كذلك حظر كتابة الآيات القرآنية أو لفظ الجلالة أو أجزاء من أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)، أو أي صورة من ذوات الأرواح، أو جزء منها على العلامات والشارات العسكرية.

وتكليف النظام القطاعات العسكرية بإجراء تفتيش دوري منتظم، للتأكد من التزام منسوبيها بالمظهر العسكري المشرف، من حيث استعمال اللباس المسموح به بحسب الظروف والمناسبات.

كما وافق المجلس على ما رفعه الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع والطيران، والمفتش العام، بشأن زيادة مكافآت طلاب معهد التدريب الفني للطيران المدني، وذلك بحصول كل طالب خلال دراسته في السنة الدراسية الأولى، في معهد التدريب الفني للطيران المدني على 600 ريال شهرياً، و 800 ريال خلال السنة الدراسية الثانية. وحدد المجلس شروط الحصول على تلك الزيادات، بأن لا يكون الطلاب قد تجاوزوا المدة النظامية للدراسة، وكذلك للطلاب المتخلفين عن الدراسة، بدون سبب، أو يطلب تأجيل وفق لائحة المعهد، ويستثنى أيضاً جميع الطلاب خلال فصل الصيف، باستثناء من قاموا بتسجيل مواد للدراسة، بالإضافة إلى الطلاب الموجهة لهم إنذارات أكاديمية وفقاً للائحة المعهد المنظمة. ووافق مجلس الوزراء على ما رفعه وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز بشأن نظام الحراسة الأمنية المدنية، الخاصة بالصيغة المرفقة.

ومن أبرز ملامح هذا النظام الجديد إلزامه للجهات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام، بوضع الحراسة الأمنية المدنية الخاصة على منشآتها وفق أحكام النظام ولائحته. ويجيز النظام للجهات الملزمة بوضع الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، ولمن يطلبها من غير الملزمين بها سواء كان فرداً أو مجموعة أو منشأة، التعاقد المباشر مع أفراد سعوديين مرخص لهم للعمل حراساً أمنيين.

وأوجب النظام على المؤسسات والشركات القائمة حالياً بالحراسة الأمنية الخاصة إنهاء خدمات العاملين بها من غير السعوديين، وإحلال سعوديين محلهم خلال 90 يوماً من تاريخ العمل بهذا النظام، وأن يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية للنظام.

كما تمت موافقة المجلس على تشكيل اللجنة المنصوص عليها في المادة 35 من نظام براءات الاختراع والتصميمات التخطيطية للدارات المتكاملة والأصناف النباتية والنماذج الصناعية.

ووافق مجلس الوزراء السعودي على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، بتعيين إبراهيم بن محمد بن عبد الله المفلاح على وظيفة مدير عام مصلحة الزكاة والدخل بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية، وتعيين الدكتور عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز المنصور على وظيفة أمين عام اللجنة العليا لسياسة التعليم بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة التربية والتعليم، وتعيين سعود بن علي بن إبراهيم آل حسين على وظيفة مدير عام مكتب الرئيس العام بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

Like 0

Tweet

مشاركة

